**منظمة حمورابي لحقوق الإنسان تبحث سياسات هجرة العودة في العراق وأفكار لبدائل واقعية**

في الرابع من كانون الأول من العام 2025، عقدت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، ضمن أنشطة مشروع GAPsالبحثي الممول من الاتحاد الأوروبي، اجتماع طاولة مستديرة في فندق اليرموك الدولي ببغداد، بمشاركة فاعلة من أصحاب المصلحة في مجال هجرة العودة. هدف الاجتماع إلى عرض نتائج ومخرجات التقارير التي أعدتها المنظمة ضمن المشروع، ومناقشة سياسات العراق في سياق هجرة العودة والبدائل الإنسانية القابلة للتنفيذ بشأن عودة المهاجرين العراقيين من دول الاتحاد الأوروبي إلى وطنهم.

شارك في الاجتماع 23 شخصًا، يمثلون عدداً من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، منها: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة المنظمات غير الحكومية، وزارة الهجرة والمهجرين، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة العدل، المنظمة الدولية للهجرة(IOM) ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر(ICRC) ، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة(ICMPD) ، مركز التدريب والتكنولوجيا الأوروبي (ETTC)، ومنظمتي تواصل ونسمة عطاء. كما تم إشراك اثنان من العائدين في أعمال الورشة لعرض تجاربهم في العودة، ما أضفى طابعًا واقعيًا وإنسانيًا على النقاش.

استُهل الاجتماع بكلمة ترحيبية ألقاها نائب رئيسة المنظمة الدكتور محمد المعيني، الذي عبّر عن شكره للمشاركين والتزامهم، مؤكدًا على أهمية العمل الجماعي لمعالجة قضايا هجرة العودة. كما قدّم نبذة تعريفية عن مشروع GAPs وأهدافه والشركاء الدوليين المشاركين فيه.

أدار الجلسة رئيس الفريق البحثي للمنظمة السيد وليم وردا، الذي استعرض أمام الحضور منجزات فريق البحث منذ انطلاق المشروع عام 2023، وأبرز الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الفريق بشأن هجرة العودة. كما تم عرض مخطط سياسات الهجرة والعودة في العراق ومراحل تطورها.

واستمع الحاضرون إلى تجارب واقعية من العائدين الذين تناولوا التحديات التي تعيق إعادة اندماجهم في المجتمع بعد العودة، قبل أن يُفتح باب النقاش الذي شهد مداخلات قيّمة من ممثلي الجهات المشاركة حول العقبات العملية والبدائل الإنسانية لهجرة العودة في العراق.

تعم استعراض عرض تقديمي تضمن محورين أساسيين، الاول، الإنجازات والأنشطة الرئيسية التي قامت بها منظمة حمورابي، أما المحور الثاني فقد تم خلاله مناقشة سياسات العراق تجاه هجرة العودة ومناقشة البدائل. وكما هو موضح فيما يلي:

**مخرجات ونتائج بحوث عن هجرة العودة في سياق العراق قامت بها منظمة حمورابي لحقوق الإنسان ضمن مشروع GAPs البحثي الممول أوروبياً**

**نظرة عامة لسياسات العراق إزاء هجرة العودة – مناقشة أفضل البدائل**

**(طاولة نقاشية)**

**بغداد 4 كانون الأول 2025**

**المقدمة**

تقدم منظمة حمورابي لحقوق الإنسان هذا التقرير الإنجازي إلى أصحاب المصلحة، بما يعكس جهود الفريق البحثي المتفاني على مدار العامين الماضيين في دراسة هجرة العودة في الشأن العراق بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. يأتي هذا التقرير في سياق مشروع "GAPs" البحثي الممول من الاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى فهم عميق لسياسات العودة وعودة الهجرة في العالم.

يجمع المشروع بين نهجه في إزالة المركزية مع ثلاثة مفاهيم مبتكرة: التركيز على بنية الهجرة العائدة التي تمكن "GAPs" من تحليل الفجوات في حوكمة هجرة العودة؛ وتحليل دبلوماسيتها من اجل فهم كيفية تأثير العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول خارج اطاره على التعاون في عمليات العودة؛ ودراسة المسارات التي تستخدم وسائل وأدوات اجتماعية ومكانية وزمنية لفهم حركة المهاجرين ودوافعهم.

**شركاء المشروع:**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **جامعة أوبسالا، السويد.** | **مركز بون الدولي لدراسات النزاعات، ألمانيا.** | **مؤسسة جامعة رادبود، هولندا.** | **جامعة أوزيجين، تركيا.** | **منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، العراق.** | **المعهد السويدي للبحوث في إسطنبول، السويد.** |
| **الجامعة الهاشمية، الأردن.** | **المركز الوطني للبحوث الاجتماعية، اليونان.** | **جمعية الهجرة الدولية، المغرب.** | **جامعة تورونتو متروبوليتان، كندا.** | **جامعة نيجيريا، نيجيريا.** | **منظمة بليم للبحوث والدراسات الاجتماعية، أفغانستان.** |
| **جامعة وارسو، بولندا.** | **قضية الهجرة، ألمانيا.** | **جامعة سوسة، تونس.** | **وكالة واجهة العلوم والسياسات، ألمانيا.** | **جامعة كلاسكو، اسكتلندا.** | |

**المحور الأول: الإنجازات والأنشطة الرئيسية**

**أولاً: البحوث والتقارير**

قام فريق البحث بإعداد 9 تقارير وأبحاث شاملة تغطي جوانب متعددة لظاهرة هجرة العودة في العراق:

1. تقرير المفاهيم الأساسية لهجرة العودة (WP1) - يعالج التعريفات والمحددات النظرية.

2. تقرير البنية التحتية لهجرة العودة (WP3) - يتناول الفاعلين الاساسيين والمواد المقدمة والتقنيات المستخدمة التي تشكل مقومات البنية التحتية للعودة.

3. التقرير الوطني للعراق (WP4) - يقدم رؤية شاملة عن سياسات العودة في السياق الإقليمي (عودة المهاجرين من الجنوب – الجنوب) وتناول العراق عودة اللاجئين السوريين إلى سوريا، الفرص والتحديات.

4. التقرير الوطني للعراق (WP8) - لدراسة تجارب العائدين العراقيين من أوروبا وفرص اندماجهم.

5. التقرير الوطني للعراق (WP9) - يبحث في مقايضات حقوق الإنسان في سياق هجرة العودة.

6. دراسة حول أثر التغير المناخي على هجرة العودة - يربط بين الأزمة المناخية والهجرة وسبل المعالجة.

7. دليل أفضل الممارسات في هجرة العودة - يوثق التجارب الناجحة للعراق فيما يخص هجرة العودة.

8. السياسة الوطنية للعودة – يقدم توصيات حول السياسات الواجب اتباعها.

9. التطبيقات الأخلاقية - توثيق المعايير الأخلاقية المعتمدة من منظمة حمورابي في العمل الميداني، والموافقة من الجامعة الكاثوليكية بأربيل.

**ثانياً: التطبيقات الأخلاقية والموافقات**

نجح فريق البحث في:

• إعداد التطبيقات الأخلاقية الشاملة واعتمادها في المشروع بما يتوافق مع المعايير الدولية لأخلاقيات البحث العلمي.

• الحصول على الموافقة الرسمية من الجامعة الكاثوليكية في أربيل على التطبيقات الأخلاقية، مما يضمن سلامة المنهجية البحثية واحترام حقوق المشاركين، والأخذ بملاحظات دائرة المنظمات غير الحكومية على الاستبيان.

**ثالثاً: المقابلات والدراسات الميدانية**

نفذ فريق البحث:

• 250 مقابلة معمقة مع العراقيين العائدين من أوروبا، جمعت تجاربهم الحقيقية والتحديات التي واجهوها، استغرقت أقل مقابلة 25 دقيقة وأكثر مقابلة ساعتين.

• 7 مقابلات متخصصة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين (Stakeholders) من القطاعات الحكومية والدولية والأهلية، لفهم البيئة السياسية والمؤسسية للعودة، استغرقت بين نصف ساعة – ساعة ونصف.

• تم جمع البيانات من خلال منهجية مختلطة تجمع بين البحث الكمي والنوعي.

**رابعاً: النشاط الإعلامي والتوعوي**

قامت المنظمة بـ:

• نشر 7 مدونات على الموقع الرسمي لمشروع GAPs البحثي، تسلط الضوء على القضايا الرئيسية والتوصيات في سياق هجرة العودة.

• نشر 3 مقالات في الصحف المحلية تعالج قضايا محددة تتعلق بهجرة العودة والحقوق الإنسانية للعائدين.

• توعية الرأي العام والمسؤولين بأهمية قضية هجرة العودة وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع.

**خامساً: الحوار مع أصحاب المصلحة**

نظمت منظمة حمورابي:

• اجتماع طاولة مستديرة في نيسان عام 2024 شارك فيه أكثر من 20 شخصية من أصحاب المصلحة من:

O الوزارات والمؤسسات الحكومية المركزية والمحلية.

O المنظمات الدولية (IOM, ICMPD, ETTC).

O الخبراء والأكاديميين.

حيث تمحور الاجتماع حول محور رئيسي هو "هجرة العودة بكافة أبعادها العراقية"، مما أتاح فرصة لتبادل الخبرات والرؤى حول كيفية تحسين الإطار القانوني والمؤسسي للعودة.

**سادساً: دعم سبل العيش للعائدين (الدعم الاقتصادي والاجتماعي)**

• قامت المنظمة بإقامة مشاريع صغيرة لثلاثة عائدين، وهنالك ثمانية آخرين قد بدأت بتخصيص مشاريع صغيرة لهم.

• مساعدة العشرات من العائدين بالأدوية والعلاج الصحي من الذين راجعوا المنظمة.

• تقديم مساعدات غذائية وملابس شتوية للعائدين وعوائلهم.

**أهم الاستنتاجات والتوصيات من التقارير**

**الاستنتاجات الرئيسية**

**1. الفجوات في البنية التحتية**

• ضعف البنية التحتية: بالرغم من إنشاء آلية الإحالة الوطنية (NRM) عام 2023، وهي آلية فتية، اعتبرتها المنظمة في تقارير قصة نجاح ودليل واضح على تطور سياسات العراق في سياق هجرة العودة، مع ذلك إن البنية التحتية للعودة لا تزال تعاني من نقاط ضعف عديدة، خاصة في المحافظات البعيدة عن بغداد.

• قلة مراكز الاستقبال: تركيز الخدمات على مطار بغداد الدولي فقط دون وجود مراكز استقبال في الأقاليم والمحافظات.

• عدم كفاية التمويل: نقص التخصيصات المالية من الميزانية الحكومية لبرامج العودة والإعادة والاندماج.

**2. قضايا حقوق الإنسان والكرامة**

• التبادلات الحقوقية السلبية: هناك حالات حيث تم التضحية ببعض حقوق الإنسان للعائدين في سياق الاتفاقيات بين الدول، مما يتعارض مع التزامات حقوق الانسان الدولية.

• عدم احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية: بعض حالات العودة القسرية تتم دون ضمانات كافية لسلامة العائدين.

• نقص الحماية القانونية: غياب آليات فعالة لحماية العائدين من الانتهاكات.

**3. التحديات الاقتصادية والاجتماعية**

• محدودية فرص العمل: عدم توفر فرص عمل حقيقية للعائدين، مما يحد من قدرتهم على الاندماج الاقتصادي.

• ضعف البرامج التأهيلية: نقص برامج التدريب المهني والدعم النفسي والاجتماعي للعائدين.

• مشاكل الإسكان: عدم توفر مساكن مناسبة للعائدين بأسعار معقولة، أو توفير إمكانية سكن مؤقتة لحين استقرار وضع العائد.

• الأمور الإدارية والبيروقراطية: تعقيد الإجراءات الحكومية وتأخير الخدمات يحبط العائدين.

**4. ضعف التنسيق والتواصل الدولي**

• تنسيق ضعيف دولياً: عدم وجود تنسيق فعال بين دول الاستقبال في أوروبا والسلطات العراقية قبل وأثناء العودة.

• غياب الشفافية: عدم نشر الاتفاقيات الثنائية بشكل علني أو إشراك أصحاب المصلحة في صياغتها.

• نقص المعلومات: غياب معلومات كافية لدى العائدين عن الخدمات المتاحة.

5. القضايا المناخية والبيئية

• التأثير على الهجرة: التغير المناخي يسهم بشكل كبير في نزوح السكان في مناطق مثل الأهوار والمناطق الصحراوية.

• عدم وجود سياسات واضحة: غياب سياسات واضحة للتعامل مع المهاجرين المتأثرين بالمناخ.

**التوصيات الرئيسية**

**1. تحسين السياسات والإطار القانوني**

• مراجعة الاتفاقيات الثنائية: ضمان عدم التضحية بحقوق الإنسان من أجل الحصول على فوائد ديبلوماسية أو تنموية.

• تشريع قوانين حماية: سن قوانين صارمة لحماية حقوق العائدين وضمان معاملتهم بكرامة.

• الالتزام بمعايير دولية: احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية ومعايير حقوق الإنسان الدولية.

**2. تعزيز البنية التحتية**

• توسيع شبكة الخدمات: إنشاء مراكز استقبال وتسجيل في المحافظات الرئيسية وإقليم كردستان.

• تحسين الخدمات: توفير خدمات صحية وتعليمية واجتماعية عالية الجودة للعائدين.

• زيادة التخصيصات في الموازنة: زيادة التخصيصات المالية من الميزانية الحكومية لبرامج العودة والاندماج.

**3. برامج اندماج شاملة**

• برامج تأهيل مهنية: تطوير برامج متقدمة للتدريب المهني تساعد العائدين على الاندماج في سوق العمل.

• الدعم النفسي والاجتماعي: توفير برامج نفسية واجتماعية للعائدين الذين يعانون من آثار الصدمات.

• الدعم الاقتصادي: توفير قروض وتسهيلات لمساعدة العائدين على بدء مشاريع صغيرة.

**4. تحسين التنسيق والتواصل**

• اتفاقيات شفافة: نشر الاتفاقيات الثنائية وتوثيقها علناً لضمان المساءلة والشفافية.

• تنسيق دولي فعال: إعداد بروتوكولات واضحة للتنسيق بين السلطات العراقية ودول الاستقبال.

• مشاركة أصحاب المصلحة: إشراك منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية وممثلي العائدين في عملية صنع السياسة.

**5. تعزيز حقوق الإنسان والكرامة**

• آليات شكاوى فعالة: إنشاء آليات مستقلة لتلقي الشكاوى والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

• المراقبة المستقلة: تمكين منظمات المجتمع المدني من مراقبة برامج العودة وتقديم تقارير دورية.

• الحماية القانونية: ضمان حماية قانونية فعالة للعائدين من أي انتهاكات.

**المحور الثاني: سياسات العراق تجاه هجرة العودة ومناقشة البدائل**

• **الخلفية التاريخية والسياق العام**

شهد العراق منذ تأسيسه عام 1921 موجات هجرة مستمرة بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي. أدت هذه الموجات إلى تغييرات ديموغرافية واجتماعية عميقة، حيث بلغ عدد العراقيين في الخارج عام 2003 حوالي خمسة ملايين نسمة.

• **التحول في السياسة بعد 2003**

بعد سقوط النظام الدكتاتوري، اعتمد العراق سياسة جديدة تركز على حفاظ الموارد البشرية وتشجيع العودة. تم إنشاء وزارة الهجرة والمهجرين عام 2004، وصدر القانون رقم 21 لسنة 2009 الذي نظم شؤون الهجرة من خلال لجنة وطنية وغرفة عمليات طوارئ. كما أصدر العراق قرارات تشجع كفاءاته على العودة وانضم لاتفاقيات دولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

• **المرحلة الحالية (2017 فصاعداً)**

بعد انحسار داعش عام 2017، تطورت السياسات بشكل واضح. انضم العراق للميثاق العالمي للهجرة عام 2018، وأطلق استراتيجيته الوطنية لإدارة الهجرة عام 2020. منذ تولي محمد شياع السوداني الحكم نهاية 2022، أصبحت قضايا العودة والنزوح أولويات حكومية، مع تأسيس آلية الإحالة الوطنية (NRM) عام 2023 لتنسيق العودة وتقديم الخدمات المتكاملة.

**الآليات المؤسسية والشراكات**

أنشأ العراق لجنة تنسيقية وزارية لاستقبال المهاجرين بقيادة وزارة الهجرة والمهجرين، مع مشاركة وزارات متعددة ومنظمات دولية(IOM, UNHCR, GIZ, ICMPD) وقطاع المجتمع المدني. وقع العراق اتفاقيات ثنائية مع دول أوروبية (السويد، ألمانيا و المملكة المتحدة) لتنظيم العودة الطوعية والقسرية والمدعومة.

**الإنجازات التشريعية والدستورية**

قبل العراق الجنسية المزدوجة لتشجيع العودة، وصادق على 8 من 9 معاهدات حقوق إنسان دولية. أقر قوانين حماية للاجئين والمفصولين سياسياً. أطلق أول خطة وطنية للهجرة الآمنة والنظامية في أغسطس 2025.

**التحديات والفجوات**

رغم التقدم، تواجه السياسات عدة معوقات: ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، نقص تخصيصات الميزانية، الاعتماد الكبير على المنظمات الدولية، بطء التنفيذ الإداري، وقيود في منح القروض وبرامج الاندماج (التدريب، الدعم النفسي و السكن). كما تثير الاتفاقيات الثنائية مخاوف من تجاوز مبدأ عدم الإعادة القسرية لحساب المصالح الدبلوماسية.

**بدائل العودة التي تحفظ كرامة العائدين بما يراعي حقوق الإنسان**

**البديل الأول: تحسين الأوضاع الاقتصادية والأمنية (بلد الأصل)**

**المضمون:**

يعتمد هذا البديل على تحسين الأوضاع في العراق لجعل العودة خياراً جاذباً:

• **تنويع الاقتصاد:** عدم الاعتماد الكلي على النفط والاستثمار في قطاعات أخرى.

•**توفير فرص عمل:** إنشاء وظائف حقيقية بأجور عادلة في القطاعات العامة والخاصة.

• **استقرار أمني:** ضمان سلام دائم وعدم العودة إلى الصراعات المسلحة.

• **خدمات عامة:** توفير صحة وتعليم وإسكان جيد.

**الفوائد**:

• يحافظ على كرامة العائدين ويجعل اختيارهم حراً وطوعياً.

• يشجع الهجرة العكسية الطبيعية والمستدامة.

• يقلل من الضغط على دول الاستقبال الأوروبية.

• ينفع الاقتصاد العراقي بعودة الخبرات والمهارات.

**التحديات:**

• يتطلب استثمارات ضخمة وموارد مالية.

• يحتاج إلى وقت طويل لإظهار النتائج.

• يتطلب استقراراً سياسياً وأماناً.

**البديل الثاني: برامج خيارات اخرى للعودة (الدول المستضيفة)**

**المضمون**:

بدلاً من إجبار العائدين على العودة، يمكن توفير خيارات بديلة:

• **البقاء القانوني:** السماح بإقامة قانونية دائمة أو مؤقتة في دول الاستقبال مع حماية كاملة.

• **الهجرة إلى دول ثالثة**: توسيط عملية الهجرة إلى دول أخرى بدلاً من إعادتهم قسراً.

• **برامج العمل الموقت**: السماح بالعمل المؤقت مع إمكانية العودة الطوعية لاحقاً.

**الفوائد**:

• يحترم اختيار الفرد وحريته الشخصية.

• يقلل الاحتكاك الدبلوماسي بين الدول.

• يوفر حماية حقوقية أفضل للأفراد.

• يسمح بالاندماج التدريجي والطبيعي.

**البديل الثالث: برامج العودة المدروسة والمخطط لها (بين الدولة المضيفة وبلد الأصل)**

**المضمون**:

تصميم برامج عودة شاملة تأخذ في الاعتبار احتياجات الأفراد الحقيقية:

**1. التقييم الدقيق:**

- تقييم الأوضاع الأمنية في المحافظات المختلفة.
- تحديد الخدمات المتاحة حسب كل منطقة.
- فهم احتياجات الأفراد الخاصة (صحية، تعليمية، اجتماعية).

**2. التخطيط المسبق:**

- إعداد الفرد نفسياً قبل العودة.
- ترتيب السكن والعمل مسبقاً.
- تنظيم استقبال كريم وآمن.

**3. الدعم المستمر:**

- متابعة دورية بعد العودة.
- توفير الخدمات المتكاملة.
- الاستجابة السريعة للمشاكل الطارئة.

**البديل الرابع: الاتفاقيات الثنائية الحقيقية**

**المضمون:**

بناء اتفاقيات بين العراق والدول الأوروبية تقوم على احترام حقوق الإنسان:

- نقل الالتزامات: تقاسم المسؤوليات والأعباء على الدولة المستضيفة ودولة الأصل.
- المساعدة التقنية: دعم دول الاستقبال في تحسين البنية التحتية.
- المساعدة المالية: تحمل الدول الأوروبية جزءاً من تكاليف إعادة الاندماج.
- التبادل الخبراتي: تبادل أفضل الممارسات وتدريب الموظفين للطرفين (الأصل والمستضيف).

**الفوائد**:

- توازن المسؤوليات بين الدول.
- تحسين أوضاع العائدين بشكل فعلي.

• تقليل الآثار السلبية على المجتمع المستقبل.

• بناء ثقة حقيقية بين الدول.

**البديل الخامس: الاستثمار في التنمية المحلية**

**المضمون:**

ربط برامج العودة ببرامج تنموية طويلة الأمد:

• إنشاء مناطق اقتصادية حرة: توفر فرص استثمارية وعمل.

• دعم المشاريع الصغيرة: توفير قروض وتدريب للعائدين.

• تطوير البنية التحتية: خدمات صحية وتعليمية وإسكانية.

• إعادة البناء بمشاركة العائدين: جعل العائدين مشاركين في إعادة بناء الوطن.

**الفوائد:**

• يحول العائدين إلى موارد اقتصادية حقيقية.

• يزيد الإنتاجية الاقتصادية.

• يعيد الثقة والانتماء.

• يخلق حافزاً للآخرين على العودة.

**بعد المداولات والنقاشات خرجت الجلسة بالتوصيات الآتية:**

**1. على المستوى الوطني**

• مراجعة القوانين النافذة: التأكد من توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

• تطوير السياسات الوطنية: تجمع بين العودة الطوعية والعودة المدروسة.

• توسيع آلية الإحالة الوطنية: لتشمل جميع المحافظات والأقاليم.

• تخصيص موارد مالية كافية: من الميزانية الحكومية لبرامج العودة، وتعويض المتضررين.

• تحسين الخدمات العامة: خاصة الصحة والتعليم والإسكان، من خلال توفير مساكن واطئة الكلفة و توزيع أراضي للعائدين.

• ضمان الاستقرار الأمني: من خلال حل النزاعات والصراعات.

• إنشاء آليات مساءلة: لضمان احترام حقوق العائدين.

• إنشاء صندوق تمويل مشاريع مدرة للدخل.

• زيادة الاهتمام بالدعم النفسي والإجتماعي وإنشاء مراكز خاصة بهذا الهدف.

**2. على المستوى الدولي**

• توقيع اتفاقيات علنية: تقوم على احترام متبادل لحقوق الإنسان، وتعزيز التنسيق مع الجانب الدولي.

• تبادل المساعدات الفنية والمالية: لتحسين البنية التحتية، ضرورة التنسيق بين العراق والإتحاد الأوروبي، تنسيق الأدوار والفرص لإعادة الإندماج.

• احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية: منع ترحيل الأفراد إلى أماكن قد يتعرضون فيها للخطر.

• الحوار المستمر: بين الدول حول قضايا الهجرة والعودة، بما فيها تشجيع عودة الكفاءات والعمل على توفير محفزات لذلك.

• المراقبة المشتركة: لضمان احترام الاتفاقيات.

**3. على مستوى المجتمع المدني**

• الدفاع عن حقوق العائدين: من خلال التوعية والمراقبة.

• تقديم الخدمات التكاملية: دعم نفسي واجتماعي واقتصادي، مشاريع صغيرة (سبل العيش).

• توثيق الانتهاكات: وتقديم التقارير للجهات المختصة.

• العمل على الوقاية: من خلال توعية المجتمع بمخاطر الهجرة غير النظامية.

**الخاتمة**

- تعكس الدراسات والأبحاث التي أجرتها منظمة حمورابي لحقوق الإنسان واقعاً معقداً لظاهرة هجرة العودة في العراق.
- تُظهر الحكومة العراقية التزاماً متزايداً نحو معالجة هذه القضية من خلال إنشاء آلية الإحالة الوطنية والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية.
- مع ذلك إن هناك فجوات كبيرة بين النظري والتطبيق.
- أظهرت البحوث أن النهج الأمثل لهجرة العودة يجب أن يكون: شاملاً، متوازناً، يجمع بين احترام حقوق الإنسان والكرامة من جهة، وبين الاستقرار الوطني والتنمية من جهة أخرى.

- لا يمكن لسياسة العودة أن تنجح إذا كانت تقوم على القسر أو تضحية بالحقوق الأساسية للأفراد.
- إن المسؤولية مشتركة بين جميع الأطراف:

- الحكومة العراقية يجب أن توفر بيئة آمنة ومستقرة وخدمات حقيقية؛
- الدول الأوروبية يجب أن توفر دعماً فنياً ومالياً وتحترم معايير حقوق الإنسان؛ والمنظمات الدولية والوطنية يجب أن تلعب دور الوسيط والمراقب والداعم.

**مناشدة حمورابي**

ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الاستماع لأصوات العائدين والاستفادة من الدروس المستفادة من هذه الدراسات لبناء سياسات هجرة عودة حقيقية وإنسانية تحترم كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، وتساهم في بناء عراق قوي ومستقر.